



ديوان المحاسبة

Audit Report No 23-PA 2004-2008/C-08

Performance Audit

تقرير

متابعة توصيات

التدقيق البيئي على إدارة نفايات الإسبست

Dec.2008

V

رقم الصفحة	الموضوع
2	مقدمة
4	أولاً : متابعة تنفيذ توصيات الديوان بخصوص تقرير التدقيق البيئي على إدارة نفايات الإسبست الصادر في مارس 2005.
11	ثانياً : نتائج الزيارات الميدانية لموقع ردم نقابات الأسبست بمنطقة الشعبية (منطقة ميناء عبد الله الغربية).
12	ثالثاً : التوصيات

م

تختص الهيئة العام للبيئة بموجب قانون إنشائها وتعديلاته بحماية البيئة من التأثيرات الضارة على صحة المجتمع من خلال إستراتيجيتها في الإشراف والرقابة على البيئة.

ونظرا لخطورة التعامل مع مادة الاسبست الخطرة قامت الهيئة بإنشاء موقع لاستقبال هذا النوع من النفايات في عام 2004 بمنطقة ميناء عبد الله الغربية.

وفي إطار رقابة الديوان اللاحقة تم إعداد التقرير الخاص بمتابعة توصيات التدقيق البيئي على إدارة نفايات الأسبست عن الفترة من عام 2005-2007.

مجال الفحص :

يشمل مجال الفحص مايلي:

- 1 - توصيات الديوان عن تقرير التدقيق البيئي على إدارة نفايات الاسبست.
- 2 - الإجراءات المتبعة في إدارة نفايات الأسبست من جانب الهيئة العامة للبيئة.
- 3 - الإجراءات المتبعة من جانب وزارة الأشغال العامة في إدارة نفايات الإسبست.

أهداف الفحص :

- 1 - التحقق من الالتزام بالتوصيات الواردة بتقرير الديوان رقم 2004-2008 PA - 23 الصادر في مارس 2005 ، بشأن التدقيق البيئي على إدارة نفايات الإسبست.
- 2 - التحقق من مدى سلامة إجراءات الهيئة العامة للبيئة في إدارة موقع ردم نفايات الاسبست.

خطة العمل :

- تضمنت خطة العمل مقابلة المسؤولين بالهيئة العامة للبيئة ، وإعداد وتنفيذ خطة وبرنامج التدقيق في ضوء أدلة التدقيق المعتمدة بالديوان وفي ضوء الإجراءات التالية:
- مقابلة المسؤولين التنفيذيين بالهيئة العامة للبيئة.
 - الزيارة الميدانية لموقع ردم نفايات الأسبست بمنطقة ميناء عبد الله الغربية.

- إعداد برنامج تدقيق خاص بإدارة نفايات الإسبست في ضوء طبيعة وأهداف المهمة، مع متابعة توصيات الديوان عن تقرير التدقيق البيئي على إدارة نفايات الإسبست. هذا وقد تضمن برنامج التدقيق الزيارات الميدانية لموقع ردم نفايات الإسبست.
- تنفيذ برنامج التدقيق في ضوء أعمال الفحص المبدئية وما أتيح من بيانات من الهيئة العامة للبيئة، ووزارة الأشغال متضمنا الجوانب التالية:
أولا : متابعة تنفيذ توصيات الديوان بخصوص تقرير التدقيق البيئي على إدارة نفايات الأسبست PA 2004-2008 - 23 الصادر في مارس 2005 .
ثانيا : نتائج الزيارات الميدانية لموقع ردم نقابات الأسبست بمنطقة الشعبية (منطقة ميناء عبد الله الغربية).
ثالثا : التوصيات.

أولاً : متابعة تنفيذ توصيات الديوان بخصوص تقرير التدقيق البيئي على إدارة نفايات
الأسبست الصادر في مارس 2005 .

1 - بالنسبة للهيئة العامة للبيئة :

1/1 - بالنسبة للتوصية الخاصة بدراسة إلغاء الرسوم المالية التي فرضتها الهيئة العامة
للبيئة مقابل عملية التخلص من نفايات الإسبست في الموقع المخصص لها والتابع
للهيئة، حتى يكون ذلك حافزاً نحو التخلص من نفايات الإسبست بالطرق السليمة
الآمنة على البيئة.

رد الهيئة :(*)

إن موقع ردم المخلفات الإسبستية بمنطقة ميناء عبدالله الغربية قد تم تجهيزه من قبل
اللجنة الثلاثية المشكلة بناء على قرار من مجلس الوزراء والمتمثلة بمشاركة الهيئة العامة
للبيئة - بلدية الكويت - اللجنة الأمنية لتنفيذ قرارات مجلس الوزراء ، حيث أن الهيئة جهة
رقابية وإشرافية وتقوم بالإشراف على عمليات التخلص من المخلفات الخطرة وهو مخصص
لردم الأحجام الكبيرة من مخلفات الاسبست مثل ، الألواح ذات الأحجام الكبيرة - أنابيب تابعة
لوزارة الكهرباء ووزارة الأشغال - ولا يتم أخذ رسوم نظير التخلص من مخلفات الاسبست.

علما بان هناك موقع آخر في محطة استقبال المخلفات الصلبة بنفس المنطقة يتبع الهيئة
العامة للصناعة وتقوم بإدارته الشركة الوطنية للتنظيف حيث تهدف هذه المحطة إلى إيجاد
نظام مركزي لتجميع النفايات الصلبة الناجمة عن الأنشطة الصناعية بهدف معالجتها أو
التخلص نظير دفع رسوم مالية لعمليات النقل واستقبالها للتخلص منها ويستقبل موقع المحطة
المخلفات الإسبستية ذات الأحجام المتوسطة (الأسقف) ، علما بان عمليات التخلص تتم بعد
موافقة الهيئة العامة للبيئة.

تعقيب الديوان:

إن إلغاء الرسوم الواردة بالرد ينطبق على مخلفات الإسبست (الألواح الكبيرة) ، الأنابيب
مختلفة الأحجام تابعة لوزارتي الكهرباء والأشغال فقط دون الجهات الأخرى.

(*) المصدر: رد الهيئة بتاريخ 2008/7/9

لذا يؤكد الديوان على ضرورة الاهتمام بدراسة إمكانية إلغاء الرسوم المالية المفروضة بموقع الهيئة العامة للصناعة بنفس المنطقة (إدارة الشركة الوطنية للتنظيف) لتحفيز التخلص من هذه النفايات بالطرق الآمنة على البيئة.

2/1 - بالنسبة للتوصيتين الخاصتين :

ضرورة قيام الهيئة العامة للبيئة بعمل حصر كامل للاماكن التي مازالت تستخدم مادة الاسبست في مبانيها سواء كانت الجهات حكومية أو أهلية للتعرف على كمية النفايات المتوقعة تمهيدا لإعداد خطة إستراتيجية للتخلص من الاسبست بالطرق السليمة بيئيا في تاريخ محدد. وضرورة قيام الهيئة العامة للبيئة بوضع إستراتيجية بيئية لإدارة النفايات الخطرة بشكل عام ونفايات الاسبست بشكل خاص، مع الاسترشاد بما ورد بمقترح الديوان بشأن منظومة إدارة نفايات الاسبست الخطرة.

رد الهيئة :

- قدمت الهيئة العامة للبيئة خطاب يتضمن مبادرة خاصة بالتخلص من جميع المخلفات الاسبستية بدولة الكويت حيث تشمل هذه المبادرة تشكيل فريق متدرب لحصر جميع كميات الاسبست من خلال القيام بزيارات ميدانية لأماكن تواجد تلك النوعية من المخلفات ضمن إعداد خطة مسبقة لذلك ومن ثم العمل على إزالة جميع المخلفات طبقا للمعايير والاشتراطات البيئية الصحيحة وإعداد تقرير نهائي بالموضوع.
- تم إلزام وزارتي الكهرباء والأشغال من خلال اجتماعات معهم على كيفية التخلص من المخلفات وتم إعطائهم خطط كاملة وبكامل الشروط.

تعقيب الديوان:

يؤكد الديوان على ضرورة تفعيل مبادرة الهيئة العامة للبيئة الخاصة بالتخلص من جميع المخلفات الاسبستية بدولة الكويت ، والتنسيق مع الأطراف المعنية حتى يمكن إزالة جميع المخلفات في ضوء المعايير والاشتراطات البيئية الصحيحة محافظة على الصحة العامة.

3/1 - بالنسبة للتوصية الخاصة بتطبيق القرار الوزاري رقم 26 لسنة 1995 الصادر من وزارة التجارة والصناعة الذي ينص على تحريم وحظر استخدام أو تصنيع أو استيراد الاسبست للحد من الآثار السلبية على البيئة والصحة العامة.

رد الهيئة: (*)

صدر القرار من وزارة التجارة بناء على توصية اجتماع مجلس حماية البيئة والالتزام بها من تاريخ إصدار القرار وهناك تفاعل من الجهات الحكومية والهيئات والأفراد ، وتحديد شركات معينة للتعامل معها، وتم تجهيز موقع في منطقة الشعبية (منطقة ميناء عبدالله الغربية) بالقرب من موقع استقبال النفايات الصلبة مخصص فقط لمخلفات الاسبست والمخلفات المشابهة، حيث قامت اللجنة الثلاثية المشكلة بقرار من مجلس الوزراء بتجهيز وتهيئة وتسوير الموقع وتقوم أيضا بعمليات المراقبة، ومختصين من الهيئة العامة للبيئة يقومون بالإشراف على عقود الوزارة المعمول بها محليا.

كما توفر اللجنة الثلاثية الأسس في موقع الردم، والبيئة تعطي الموافقة للجهات لإتلاف النفايات الصلبة (الاسبست والفايبر جلاس).

4/1 - بالنسبة للتوصية الخاصة بالالتزام بتطبيق المعايير والاشتراطات التي وضعتها الهيئة العامة للبيئة بشأن إزالة الاسبست الناتج عن استبدال شبكات المياه بأخرى من حديد الدكتايل حفاظا على الصحة العامة.

رد الهيئة :

تم إلزام وزارتي الكهرباء والأشغال من خلال اجتماعات معهم وكيفية التخلص من المخلفات رغم إعطائهم خطأً كاملة الشروط، وتم إزالة الرسوم، وإعلام المقاول والمطالبة من الجهات بأن يتم وضع بند بالعقد بضرورة إزالة المخلفات والتعامل معها حسب الاشتراطات البيئية.

ومن معوقات التنفيذ:

- عدم وجود العمالة الفنية الكافية بالهيئة يمنع من مراقبة كل المشاريع بصفة مستمرة ، وإنما تتم المراقبة إما عن طريق الموافقة المبدئية والتخلص الأولي للنفايات أو في حال وجود شكوى.

(*) محضر اجتماع بمقر الهيئة من مسئول الهيئة ومندوبي الديوان بتاريخ 2008/10/18

- عدم وجود بند في عقود الوزارات يلزم المقاول بضرورة التخلص من المخلفات الخطرة حسب اشتراطات الهيئة.

تعقيب الديوان:

يؤكد الديوان على ضرورة تفعيل دور الهيئة في استمرار رقابتها على المشاريع مع دعمها بالعمالة الفنية بالقدر الكافي الذي يمكنها من أداء دورها الرقابي. كما يؤكد على ضرورة تضمين عقود الوزارات بنداً يلزم المقاول بضرورة التخلص من المخلفات الخطرة ومنها الإسبست مع إزالتها حسب الاشتراطات البيئية المعتمدة.

5/1 - بالنسبة للتوصية الخاصة بالتزام كل من وزارة الكهرباء والماء والهيئة العامة للبيئة بالقرارات الوزارية الخاصة بحظر استيراد واستخدام مادة الاسبست والمواد التي تدخل في إنتاجها، وذلك للحفاظ على الصحة العامة والبيئة من التلوث.

رد الهيئة:

- تم الالتزام فعلاً لكن حدث استثناء من وزارة الكهرباء بطلب أنابيب الاسبست لمرة واحدة فقط للضرورة القصوى عندما حصل كسر يجب تصليحه في أحد المناطق وذلك من فترة طويلة.
- الجهات ملزمة بطلب موافقة مبدئية من البيئة قبل الاستيراد والمحظورات معمة للمنافذ والجمارك.

تعقيب الديوان:

يؤكد الديوان على ضرورة عدم وجود استثناءات مستقبلاً وان يتم الالتزام بالقرارات الوزارية الخاصة بحظر استيراد واستخدام مادة الاسبست والمواد التي تدخل في إنتاجها للمحافظة على الصحة العامة والبيئية من التلوث.

6/1 - بالنسبة للتوصية الخاصة بضرورة الاهتمام بتوفير ومراقبة موقع مؤهل لردم المخلفات الخطرة، مع التزام الهيئة العامة للبيئة بالاشتراطات التي وضعتها لاختيار موقع ردم النفايات على أسس علمية سليمة بما يساهم في تقليل كميات مخلفات الاسبست المتراكمة بعدة أماكن مختلفة غير آمنة.

رد الهيئة:

الموقع به أمن 24 ساعة من اللجنة الثلاثية وهو موقع مسور والدخول له يتم بمراقبة وبموافقة الهيئة العامة للبيئة (في المرة الأولى فقط) ولعدم وجود عماله فنية كافية بالهيئة يصعب استمرار عملية المراقبة.

تعقيب الديوان:

يؤكد الديوان على ضرورة تفعيل دور الهيئة الرقابي مع إمكانية دعمها بالعمالة الفنية بالقدر الكافي لضمان استمرارية عملية مراقبة الموقع.

7/1 - بالنسبة للتوصية الخاصة بضرورة قيام الهيئة بمزاولة اختصاصاتها كاملة طبقاً لقانون إنشائها، وترك المجالات التنفيذية الخاصة باقتراح تجهيز موقع الدركال وتصميمه ، والاهتمام بالتطبيق الدقيق للاشتراطات والمعايير الخاصة بالموقع ومتابعة تنفيذه من قبل الجهات الأخرى ذات العلاقة.

رد الهيئة :

تم تجهيز موقع الدركال فعلاً من قبل اللجنة الثلاثية.

8/1 - بالنسبة للتوصية الخاصة بضرورة تخلص شركة نفط الكويت ومصفاة الشعيبة من ألواح الاسبست المستخدمة في المباني التابعة لهم وفقاً للمعايير والاشتراطات الخاصة بذلك، والالتزام بالقوانين والقرارات الصادرة بتحريم وحظر استخدام مادة الاسبست للحفاظ على الصحة العامة وبيئة العمل.

رد الهيئة:

تم التنسيق مع شركة نفط الكويت ، والمتابعة كانت في البداية فقط وأن نقص العمالة الفنية لدى الهيئة أدى إلى عدم المتابعة المستمرة لمواضيع البيئة ولكن يفترض أنه تم التخلص منها.

كما تم مسبقا مخاطبة الجهات الرسمية الحكومية والقطاع الخاص بضرورة إزالة والتخلص من أي مخلفات اسبستية قد تتواجد في المباني التابعة لهم والتنسيق مع الإدارة المختصة بالهيئة العامة للبيئة لتحديد الموقع المناسب لإستقبال مخلفات الاسبست وتبعاً للاشتراطات المعدة من قبلنا والخاصة بالتعامل مع المخلفات الإسبستية.

تعقيب الديوان:

يؤكد الديوان على تفعيل الدور الرقابي للهيئة مع دعمها بالعمالة الفنية التي تمكنها من الرقابة المستمرة على الجهات المذكورة في تنفيذ إجراءات الإزالة والتخلص من نفايات الاسبست في ضوء المعايير البيئية المعتمدة ، وسيقوم الديوان بمتابعة مدى الالتزام بتلك التوصية مستقبلاً.

رد وزارة الكهرباء والماء :

إن خطوط وشبكات المياه المنفذة من أنابيب الاسبست وكذلك كمية المستخرجات من عملية إصلاح التلفيات لتلك الخطوط والأنابيب ضئيلة جداً ويتم التعامل معها حسب الشروط والمواصفات الصادرة من إدارة البيئة (الاشتراطات الصحية اللازمة والنقل والتخلص). كما أنه لا يتم حالياً استخدام أي أنابيب أسبست جديدة في أعمال صيانة أو تنفيذ خطوط وشبكات المياه التابعة للوزارة ويستعاض عنها بأنابيب حديد الدكتايل. علماً بأن المتبقي من خطوط وشبكات توزيع المياه المنفذة من أنابيب الاسبست التابعة للوزارة تفاصيلها كالتالي :

- 1- شبكة توزيع المياه بمنطقة شرق حولي.
- 2- شبكة توزيع المياه بمنطقة شرق الأحمدى.
- وهذه الشبكات تحت الاستبدال في الوقت الحالى.
- 3- الري.
- 4- الشويخ الصناعية.
- وهذه المناطق تم بالفعل إعداد المخططات التصميمية وجدول الكميات الخاصة بها وسوف تطرح في مناقصات لتنفيذها من خلال وزارة الأشغال العامة وطبقاً لبرنامجها في هذا الشأن.
- 5- التيماء
- وهذه المنطقة سوف يتم إزالتها بالكامل حيث أنها إسكان بديل عيش ، ويرجى الرجوع إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية وبلدية الكويت للاستفسار عن موقفها.
- 6- شبكات تجميع المياه بحقول الشقايا أ ، ب ، ج
- استبدال هذه الشبكات تحت الدراسة حالياً.

تعقيب الديوان:

سيقوم الديوان بمتابعة مدى الالتزام بخطط الوزارة في شأن استبدال شبكات توزيع المياه وكذا شبكات تجميع المياه المنفذة من أنابيب الاسبست ، أما بالنسبة لمنطقة التيماء ، فإن الديوان يطلب من الهيئة العامة للبيئة التنسيق مع كل من المؤسسة العامة للرعاية السكنية وبلدية الكويت في شأن عملية إزالة شبكة توزيع المياه الخاصة بها . ويؤكد الديوان على ضرورة أن تتم عمليات الإزالة للشبكات في ضوء الاشتراطات الصحية للتخلص والنقل.

ثانياً : نتائج الزيارات الميدانية للموقع:

على الرغم من قيام الهيئة بالتفاعل من الكثير من التوصيات الواردة بتقرير الديوان رقم 23-PA 2004-2008 ، إلا أن الزيارات الميدانية التي قام بها فريق العمل خلال شهر نوفمبر 2008 ، للتحقق من فعالية الإجراءات التي قامت بها الهيئة العامة للبيئة قد أظهرت الملاحظات التالية والواجب تلفيها وصولاً للإدارة السليمة لنفايات الاسبست الخطرة.

بالنسبة لمعايير إدارة الموقع :

1. أن الموقع غير متصل بطريق محدد وممهّد وغير مرتبط مباشرة بالطريق العام.
2. لا يوجد عند بوابة دخول السيارات ميزان لتحديد حمولة السيارات التي تدخل الموقع .
3. أن الموقع قريب جداً من الطريق العام مما يؤثر على الصحة العامة لمستخدمي الطريق.
4. لا يوجد نقاط حول الموقع لمراقبة احتمال انتشار الغازات المتولدة بمواقع ردم النفايات .
5. لا يوجد شبكة من الطرق لتسهيل عملية النقل والتداول للنفايات داخل وخارج الموقع .
6. لم يتم تبطين موقع الردم بأغشية غير منفذة أو بطبقة عازلة من التربة الطبيعية كالجثث المضغوط .
7. لا يوجد محطة غسيل بالموقع لغسيل إطارات السيارات قبل خروجها.
8. عدم تزويد الموقع بالوسائل والمعدات المناسبة لضمان أمن وسلامة وصحة العاملين بالموقع لمواجهة المخاطر عند الضرورة.
9. تلاحظ وجود أنابيب من الاسبست ملقاة بالطريق المؤدي إلى الموقع .
10. لا يوجد كاميرات مراقبة بموقع ردم الاسبست لإحكام الرقابة .
11. عدم إدارة الموقع بما لا يشكل خطراً على صحة الإنسان والعاملين.

بالنسبة للمعايير والاشتراطات البيئية الخاصة بتداول نفايات الاسبست تبين مايلي:

12. عدم التزام ناقل النفايات الخطرة (الاسبست) بقواعد التسليم الموضحة بوثيقة النقل .
13. تلاحظ وجود أنابيب من الاسبست ملقاة بالطريق المؤدي إلى الموقع دون نقلها إلى الموقع لتجنب تطاير أي ألياف للهواء الخارجي.
14. وجود ألواح من الاسبست ملقاة في أماكن الموقع وغير مغطاة بأكياس من البلاستيك وبالسمك المطلوب.

ملاحظات أخرى:

15. لا يوجد بالموقع متابعة مستمرة من اللجنة الثلاثية لعملية ردم النفايات الاسبستية .

ثالثا : التوصيات :

توصيات مرتبطة بمخاطر مرتفعة: (*)

1. ضرورة استكمال ومعالجة الملاحظات التي أسفر عنها الفحص الميداني وذلك في إطار الالتزام بتطبيق المعايير والاشتراطات الخاصة بتصميم وإدارة المواقع والمعايير البيئية الخاصة بتداول نفايات الاسبت .
2. أن تقوم وزارة الكهرباء والماء بالالتزام بخطط استبدال شبكات توزيع المياه وكذا شبكات تجميع المياه من أنابيب الاسبت ، مع ضرورة إتباع الاشتراطات البيئية المرتبطة بالمواد الخطرة عند عملية الاستبدال والتخلص والنقل ، وبالتنسيق مع الهيئة العامة للبيئة في هذا الشأن.

توصيات مرتبطة بمخاطر متوسطة: (*)

3. ضرورة الاهتمام بإجراء المتابعة المستمرة لعملية ردم النفايات الاسبتية بما يمكن الهيئة من أداء دورها الرقابي في تحسين البيئة والمحافظة على الصحة العامة.
4. أن تقوم الهيئة العامة للبيئة بالتنسيق مع كل من المؤسسة العامة للرعاية السكنية وبلدية الكويت ، في شأن عملية إزالة شبكة توزيع المياه الخاصة بمنطقة التيماء خلال توقيتات وخطط زمنية واضحة وفي ضوء الاشتراطات البيئية للتخلص والنقل.

توصيات مرتبطة بمخاطر منخفضة: (*)

5. ضرورة تضمين عقود الوزارات بند يلزم المقاول بأهمية التخلص من المخلفات الخطرة ومنها المخلفات الاسبتية في ضوء الاشتراطات البيئية الموضوعه، بما يضمن التخلص من النفايات الخطرة ونفايات مادة الاسبت بالطرق الآمنة حفاظا على الصحة العامة.
6. ضرورة أن تقوم الهيئة العامة للبيئة بتوفير العمالة اللازمة واستغلال المتوافر لديها الاستغلال الأمثل لاستمرار عملية المراقبة للمواقع المؤهلة لردم المخلفات الخطرة.

(*) توصيات مرتبطة بمخاطر مرتفعة وتتطلب من الإدارة اتخاذ إجراءات فورية لتلافيها.
(*) توصيات مرتبطة بمخاطر متوسطة تتطلب من الإدارة وضع برامج زمنية معتمدة لتلافيها في أقرب فرصة ممكنة.
(*) توصيات مرتبطة بمخاطر منخفضة تتطلب من الإدارة وضع برامج زمنية معتمدة لتلافيها على المدى المتوسط.